اقتصاد

٧٠ مليون ل.س مبيعات الاستهلاكية يومياً في رمضان

عبد الهادي شباط

يبدو أن حركة المبيعات في صالات ومراكز مؤسسات التدخل الإيجابي فاقت مع قدوم شهر رمضان توقعات إدارتها وسجلت فارقة في حجم استقطابها لشريحة واسعة من المواطنين على حساب محال ومتاجر القطاع الخاص الذي لم يشهد حركة الإقبال نفسها على المبيعات وخاصة المواد الغذائية التي شهدتها مؤسسات التدخل الإيجابي.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف مدير استهلاكية دمشق وسام حمامه أن حجم المبيعات ارتفع خلال الأيام الأولى لشهر رمضان بنسبة تجاوزت ٧٠٪ حيث كانت تسجل مبيعات المؤسسة على مستوى دمشق ما بين ٣٠-٣٥ مليون ليرة يومياً في حين سجلت ضعف هذه الأرقام خلال الأيام الثلاثة الماضية حيث تجاوزت المبيعات اليومية عتبة ٧٠ مليون ليرة مبيناً أن هناك إقبالاً كبيراً على منافذ البيع وخاصة على المواد والسلع الأساسية وأن مجمع الأمويين يبيع يومياً وحده أكثر من ٥٠٠ سلة غذائية بقيمة ١٠ آلاف ليرة للسلة الواحدة، إضافة إلى توزيع ١٠ أطنان من مادة السكر أمس في المجمع بسعر ٢٢٥ ليرة للكيلو. ولتوسيع الحديث عن الموضوع التقت «الوطن» مدير فرع الخزن والتسويق بدمشق فاروق عطوان الذي بدأنا الحديث معه عن أسباب ارتفاع أسعار الخضار في الأيام الأخيرة، ليوضح أن أسعار الخضار شهدت خلال اليومين الأخيرين ارتفاعاً ملحوظاً وصل في بعضها لحوالي ٥٪ خاصة البطاطا والبندورة وهي من الخضار الأساسية التي يحتاجها المواطن، وأن الأسباب وراء الارتفاعات السعرية هي فتح بعض قنوات التصدير مؤخراً إضافة إلى التوترات الأمنية التي تشهدها العديد من أماكن إنتاج هذه الخضار، مبيناً أن المؤسسة تعمل على تحقيق استقرار أسعار الخضار قدر المكن عبر تأمين الخضار من المنتج مباشرة وطرحها في الصالات للبيع بشكل مباشر للمواطن دون المرور بحلقات الوساطة التي تفرض زيادة سعرية، وعن حجم مبيعات صالات الخزن والتسويق خلال الأيام الثلاثة الماضية في دمشق أكد أن أيام رمضان الأولى شهدت إقبالاً واسعاً على صالات المؤسسة وسياراتها الجوالة ومراكزها المختلفة حيث تطورت حركة المبيعات وارتفعت بما لا يقل عن ٥٠٪ عما كانت عليه في الأيام الاعتيادية ما قبل شهر رمضان مبيناً أن مؤسسات التدخل الإيجابي أعادة الصورة الإيجابية لها مؤخراً وخاصة أنها استطاعت تأمين ٨٠-٩٠٪ من المواد والسلع التي كانت تتوافر في الأسواق قبل الأزمة وبأسعار تنخفض عن مثيلاتها في الأسواق بما لا يقل عن ٢٠-٣٠٪ فقد استطاعت مؤسسة الخزن والتسويق تأمين منتجات عشتار الوطنية وطرحها في صالاتها بأسعار تنخفض بـ٢٥٪ عن السوق في حين سجلت معظم المواد انخفاضات متباينة لدى صالات المؤسسة وأقلها شهد تخفيضاً سعرياً بما لا يقل عن ١٠-١٥٪ وركز عطوان في حديثه أن مؤسسات التدخل الإيجابي ليس مطلوباً منها تغطية جميع الاحتياجات لأن هذا أكبر من طاقتها لكن الأهم هو مقدرتها على قيادة السوق وإحداث تأثيرات واضحة فيه لجهة تأمين المواد وعدم فقدانها واستقرار الأسعار وعدم تفرد بعض التجار برسم الأسعار وفرضها إضافة إلى أن مؤسسة الخزن والتسويق تعمل على تأمين كميات كبيرة من المواد الغذائية بشكل يومي للمناطق الشرقية مثل دير الزور والحسكة التي تتعرض لظروف معاشية صعبة حيث يبلغ متوسط الكميات التي تؤمنها المؤسسة لهذه المناطق ٢٠ طناً يومياً.

وزير السياحة لـ«الوطن»: التجهيز لترخيص شركة طيران وشركة أمنية سياحية وشركة حوالات وشركة لخدمة الزائرين

محمد راكان مصطفى

كشف وزير السياحة في حكومة تسيير الأعمال بشر يازجي لـ«الوطن» عن عزم الوزارة بالترخيص لشركة طيران، وأنه تتم المواظبة على الطلب من وزارة النقل من أجل الترخيص لطيران خاص بالشركة السورية للنقل والسياحة.

وبين يازجي أن الهدف من شركة الطيران هو الوصول إلى حلقة سياحة متكاملة تبدأ بالنقل الجوي والنقل البري وصولاً إلى المنشآت السياحية الخاصة بالمنامة والإطعام.

وقال يازجي: هناك خطر كبير يستهدف السياحة الدينية، يتمثل بعدم وجود وسائل نقل جوية سورية للزوار، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض عدد الزوار، وبسبب ذلك لم يتجاوز عدد الليالي الفندقية لهذا الموسم أكثر من ربع مليون ليلة فندقية، وهو رقم دون المخطط له، مبيناً أنه بسبب عدم وجود وسائل نقل جوية محلية كافية تقل الزائرين إلى سورية بشكل مباشر، بات يترتب على الزائر دفع مبالغ أكبر للقدوم عبر لبنان عن طريق الطيران اللبناني، ما جعل لبنان المستفيد الأكبر من السياحة الدينية في سورية، وأدى إلى ذهاب نحو نصف عوائد السياحة الدينية في سورية إلى الجانب اللبناني عبر طيرانه ومنشآت المنامة ووسائل النقل البرية التي تقل الزوار إلى سورية.

وأكد الوزير وجود إجراءات تتخذها الوزارة مع الجانب الإيراني لتفعيل التعاون في مجال تنمية السياحة الدينية، لتصل إلى مستوى الطموح، مشيراً إلى الزيارة التي تمت في الأيام الماضية من الرئيس التنفيذي لمدينة مشهد، الذي أبدى استعداده لتقديم كل يلزم للوصول إلى الرؤية التطويرية للحكومة السورية لمنطقة السيدة زينب بهدف التوعمة بين مدينة مشهد ومنطقة السيدة زينت وفق رؤية وزارة السياحة، مشيراً إلى أنه تم التنسيق بين الوزارة ووزارة الإدارة المحلية ووزارة الإسكان وهيئة التخطيط الإقليمي ومحافظة ريف دمشق حول هذه الموضوع.

من جهة أخرى بين يازجي أنه بتوجيه من رئيس الجمهورية تم العمل على تقديم كل ما يلزم لإعادة تأهيل معلولا وصيدنايا، وتم الانتهاء من تجهيز بعض المواد الترويجية الخاصة بالترويج للسياحة الدينية، ومن المتوقع أن يتم إطلاقها في الأيام القادمة بالتعاون مع الجانب الروسي، إضافة إلى أنه تم تجهيز عدد من المواد الإعلانية الترويجية بلغات مختلفة وفق رؤية إعلامية سياحية جديدة سوف يتم إرسالها إلى عدد من الدول عن طريق برنامج تعاون إعلامي مع هذه الدول.

مشيراً إلى قيام بعض الدول كأميركا ودول الاتحاد الأوروبي بوضع عقبات كبيرة أمام منح فيز لهذه الدول لكل من يريد زيارة سورية، ما يؤدي إلى ضرر كبير على القطاع السياحي السوري.

كما كشف يازجي أن الوزارة تعمل عن طريق ذراع الوزارة وهي الشركة السورية للسياحة على ترخيص شركة تقديم الخدمات للزائرين والمغتربين في المعابر الحدودية والمطارات، بهدف تسهيل وصول المسافرين والمغتربين السوريين وتسهيل الإجراءات دخولهم، إضافة إلى تأمين خدمات النقل من وإلى المطار ومن وإلى المعابر الحدودية.

وفي سياق متصل بسبب الظروف الراهنة كشف يازجي عن بدء الوزارة بالتجهيز لإطلاق شركة أمنية سياحية تقدم خدماتها لحماية الأفواج السياحية أو لمن يرغب بالاستفادة من خدماتها سواء كان من السواح أو المغتربين أو رجال الأعمال أو الإعلاميين، إضافة إلى تقديم خدماتها لحماية المنشآت السياحية المنتشرة في القطر ومنها فنادق وزارة السياحة.

وبين يازجي أنه إضافة إلى ذلك تتم دراسة إمكانية انجاز شركة حوالات خاصة بالأشخاص الذين يأتون للسياحة في سورية، بهدف التعويض عن خدمة الدفع الإلكتروني، عبر وصول الأموال من خارج القطر إلى داخله، وخاصة للمبالغ الصغيرة، عبر إطلاق خدمة شركة للحوالات بمبالغ صغيرة.

إضافة إلى تقديم خدمة الحجوزات الفندقية أو تأمين وصول أي مبالغ كمصاريف الزائر خلال الإقامة في سورية ما يغنيه عن التصريف على المعابر الحدودية ويحميه من ابتزاز بعض الصرافين خارج القطر، ومن الممكن التوسع بالموضوع ليقدم خدمات أكبر.

عن اللقاء الأخير مع الجانب الروسي بين يازجي أنه تم التباحث حول ما يواجه تنفيذ المشاريع التي يتم تنفيذها من شركات روسية من معوقات، وتم وضع المقترحات اللازمة للإنجاز من أجل الإقلاع بالعمل بعد الاجتماع بالشركتين الروسيتين، وتم العمل على تقديم كل التسهيلات اللازمة في سبيل إزالة المعوقات. وأشار يازجي إلى وجود رغبة كبيرة من الجانب الروسي بالاتجاه إلى الاستثمار في مشاريع سياحية من المستوى المتوسط في القطر وخاصة في طرطوس، موضحاً أن الاستثمارات الروسية تركز على الاهتمام بالسياحة الداخلية، والوافدين للسياحة من دول الجوار وخاصة لبنان، وذلك لما تتمتع به سورية من انخفاض في الأسعار على الرغم من الغلاء الذي طرأ بالمقارنة بالأسواق في دول الجوار من أجور إقامة وطعام.

كما أبدى الجانب الروسي رغبته في دراسة كل المشاريع السياحة الكبرى المعروضة للاستثمار بما فيها فكرة المناطق الحرة السياحية، وأنه في الوقت ذاته سوف يتم عرض هذه الاستثمارات على المستثمرين الروس من أجل الاستثمار.

وفي سياق متصل بين يازجي وجود شركتين ألمانيتين مشهورتين لهما فروع على مستوى العالم، كانتا في وقت سابق وحتى عام ٢٠١٠ قد وصلتا إلى مرحلة متقدمة من التعاقد على مشاريع سياحية وإدارة فندقية في سورية حينها، كاشفاً عن وجود رغبة كبيرة لدى هذه الشركات بالعودة إلى السوق السورية، وذلك بعد أن تسنى لهما اكتشاف الأمور بصورة واضحة، كما أبدت الشركتان رغبتهما في إقامة مشاريع سياحية في القطر وفتح أسواق جديدة في سورية.

موضحاً أن رغبة الشركتين تأتي من إيمانهما بأن سورية مقبلة على مرحلة مهمة جداً من النهضة العمرانية والسياحية، وأن التأسيس لمشاريع في الأسواق السورية في هذا الوقت يعتبر مهماً جداً.

كما أبدت الشركتان استعدادهما لإقامة منتجعات صحية وإدارة بعض الفنادق في سورية، موضحاً أن توجه الشركات الألمانية للاستثمار في الأسواق السورية يستند إلى دراسات قامت بها شركات ألمانية مختصة بإجراء الدراسات الاقتصادية على الأسواق السورية.

ارتفاع طفيف في سعر صرف الدولار الحاكم يصرح: في جعبتنا عدد من الإجراءات

الوطن

ارتفع سعر صرف الدولار في تعاملات السوق غير النظامية «السوداء» وتعاملات الأوساط التجارية أمام الليرة يوم أمس ليتراوح سعره بين ٤٩٥ و٥٢٠ ليرة سورية للدولار.

على حين حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ ٤٦٨,٥٩ ليرة كسعر وسطي للمصارف و ٤٦٧,٧٠ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة.

ووفقاً لقائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه يوم أمس حدد المصرف سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٤٩٥ ليرة سورية.

وبلغ سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية وفقاً للقائمة ٥٣٢,٠٣ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٥٣١,٠٢ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة و٥٦٢,٨٢ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية.

من جهته حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة في بيان له قال: لدينا في جعبتنا عدد من الإجراءات التي لم تطبق بعد ضمن خطة التدخل ونعد السوق السوداء والمضاربين بأن أي إخلال باستقرار سعر الصرف سيواجه بحدة، وأننا نتبع سياسة تسعير مرنة صعوداً وهبوطاً لضمان استمرار المصرف المركزي بالسيطرة على الوارد من الحوالات وكسر أية دورات مضاربة والحفاظ على سعر صرف مستقر، وإن خطتنا تستهدف مزيداً من الانخفاض في سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية ونحتفظ بحقنا في تحديد توقيت وحجم الانخفاض المستهدف.

وأكد ميالة أن الطلب على القطع الأجنبي هو ضمن الحدود الطبيعية وموجودات المركزي من القطع الأجنبي كافية لتلبية هذا الطلب، مبيناً أن تدخل المركزي يهدف إلى ضمان استقرار سعر الصرف من دون شل الحركة الاقتصادية لذلك فإن خطتنا في التدخل تقوم على بيع وشراء القطع الأجنبي وتعديل سعر الصرف ضمن هوامش مقبولة بما ينسجم مع الدورة الاقتصادية ويحافظ على استقرار الأسعار وضمان استقرار سعر الصرف.

من جهته أكد مصرف سورية المركزي في بيان له وصل «الوطن» نسخة منه أنه لن يسمح للمضاربين بجر السوق للأعلى واستغلال زيادة الطلب في المحافظات الشمالية والشمالية الشرقية لرفع سوق دمشق لتحقيق مكاسب غير مشروعة ولاسيّما أن مصرف سورية المركزي يغطي كامل احتياجات السوق.

تمويل ميسر لحليب الأطفال والبذور الزراعية والمتة

الاقتصاد تعدل القرار ٧٠٣ بتخفيض مؤونة الاستيراد لـ ٢٥٪

الوطن

أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية همام الجزائري القرار رقم ٤٨١ أمس الذي استثنى من خلاله حليب الأطفال الرضع والأسمدة والبذور الزراعية والمتة من المؤونة المسبقة للحصول على التمويل من مصرف سورية المركزي ووفق القرار رقم ٧٠٣ إضافة إلى استمرار مصرف سورية المركزي بتمويل المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج إضافة إلى المواد الأساسية الغذائية والدوائية ووفق أولويات التمويل المعتمدة لدى المركزي، وتضمن القرار كذلك تعديلاً يقضي بتخفيض مؤونة الاستيراد التي فرضت على القائمة من القرار ٧٠٣ من نسبة ١٠٠٪ إلى ٢٥٪ من قيمة مشروع الإجازة أو الموافقة وتم تضمين القائمة السلع التي تحمل الرسم الجمركي ٢٠٪ و٣٠٪.

أصدر وزير الاقتصاد تعليمات منح بموجبها مستوردي اللقاحات والأدوية البيطرية صلاحية أطول لإجازات استيراد اللقاحات والأدوية البيطرية تصل إلى ستة أشهر من تاريخ منح إجازة الاستيراد بدلاً من ثلاثة أشهر على اعتبار أن هذه المواد تخضع لمتطلبات فنية وإدارية ضرورية ما استوجب إعطاء مرونة أفضل لتأمين احتياجات السوق من هذه المواد وتخفيض التكاليف المرتبطة بعملية الاستيراد.

وأوضحت وزارة الاقتصاد في بيان صحفي أن هذه القرارات والإجراءات تأتي في إطار التقييم والمتابعة المستمرة للوزارة للقرارات الناظمة للاستيراد ومتطلبات تأمين السوق من المواد الأساسية وبما يتوافق مع سياسة الوزارة في إدارة الميزان التجاري ورفع نسبة تغطية الصادرات للمستوردات، واعتمدت هذه الإجراءات بعد سلسلة من الاجتماعات بين وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ومصرف سورية المركزي وفعاليات مختلفة من مجتمع الأعمال والتي خرجت بحزمة من الإجراءات والقرارات التي من شأنها دفع العملية الإنتاجية قدماً ومنح تسهيلات إضافية لمستوردي الأدوية ومستلزمات الإنتاج.

وكان القرار رقم ٧٠٣ الصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٥ اخضع استيراد البضائع والسلع للقائمتين (أ- ب) لإيداع مبلغ بالليرات السورية على أن تكون بنسبة ١٠٠٪ من القيمة المقابلة لمشروع الإجازة أو الموافقة للمواد المحددة في القائمة (أ) والتي تزيد قيمتها على مئة ألف يورو وفق سعر الصرف المحدد بنشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن المركزي بتاريخ إيداع المبلغ لدى المصرف المرخص لتمويل المواد المذكورة من المركزي بحدود المبلغ المودع أما المبالغ المتبقية التي تزيد على المبلغ المودع فيتم تحديد سعر الصرف الخاص بتمويلها بتاريخ تقديم طلب شراء القطع إلى مصرف سورية المركزي عن طريق المصرف المرخص على أن تخضع بقية المواد التي لم يرد ذكرها في القائمتين (أ – ب) وكذلك الإجازات والموافقات للمواد في القائمة أ التي تقل قيمتها عن مئة ألف يورو للإجراءات المتبعة قبل صدور هذا القرار.

وينص القرار ٧٠٣ على إيداع مبالغ المؤونة لدى أحد المصارف المرخصة العاملة في سورية بموجب كتاب من مديرية الاقتصاد والتجارة الخارجية المعنية أو دوائر منح الإجازات لدى هيئة الاستثمار السورية وفروعها في المحافظات أو دوائر منح الإجازات في المدن الصناعية في المحافظات يتضمن مقدار المبلغ بالقطع الأجنبي ورقم وتاريخ مشروع إجازة الاستيراد أو رقم وتاريخ طلب موافقة الاستيراد بالنسبة للبضائع الخاضعة لأحكام اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ويتم استرداد المبالغ المودعة كلياً أو جزئياً إذا لم يتم استكمال منح الإجازة أو الموافقة لتعارضها مع الأنظمة النافذة.

ثلاث سفن روسية لتصدير الخضر

علي محمود سليمان

كشف مدير قرية الصادرات الروسية السورية خلدون أحمد عن وصول سفينة شحن روسية إلى مرفأ اللاذقية للبدء بعمليات تحميل البضائع والخضر والفواكه السورية التي سيتم شحنها إلى روسيا.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح أحمد أن القرية تعاقدت منذ فترة مع شركة روسية لتقوم بتأمين ثلاث سفن يتم على متنها شحن البضائع السورية على خط الكوردور الأخضر إلى مرفأ نوفرسيسك الروسي، موضحاً بأن هذه السفينة ستقوم بشحن البضائع عبر تحميل شاحنات مبردة وضمن العنابر بدلاً من الحاويات بعد أن فشلت تجربة الشحن ضمن الحاويات نتيجة تعرض شحنة البضائع والخضر السابقة إلى عدة مشكلات في عمليات الشحن وصعوبة الصيانة ما أدى إلى تعرض الشحنة للتلف وتكبد المصدرين وقرية الصادرات الخسائر.

وأشار أحمد إلى أن السفينة قادرة على نقل ٥٠ شاحنة مبردة بالإضافة إلى وجود عنابر ضمنها يمكن تحميلها ببضائع أخرى وقد تقدم العديد من المصدرين والتجار بطلبات لشحن الشوكولا والبسكويت والصابون والألبسة ضمن العنابر التي يتم تحميل البضائع فيها على أساس الوزن بالطن، لافتاً إلى أن السفينة ستكون جاهزة للإبحار خلال ثلاثة أيام بعد أن تنتهي عمليات التحميل، وهي لا تحتاج لأي خدمة من المرفأ لكونها مجهزة بالروافع والرافعات الشوكية والقواطع لتحميل السيارات.

وأضاف مدير قرية الصادرات أن السفينة ستعود بحمولة من الرز والطحين الروسي ولكن لم تتضح الكميات حتى الآن حتى تصل السفينة إلى مرفأ نوفرسيسك وتحميل البضائع الروسية من هناك، ومن ضمن الخطة أن يتم الشحن أسبوعياً بين المرفأين ولكن بعد أن يتم تجميع للبضائع وتحضيرها للشحن.

ويذكر أن قرية الصادرات الروسية السورية كانت قد بدأت أولى رحلات الشحن على خط الكوردور الأخضر البحري منذ الشهر الأول بحمولة من الخضر والفواكه وخاصة الحمضيات السورية إلى الأسواق الروسية، وتقدم القرية ميزات وتسهيلات تمنح للمنتج السوري المصدر عن طريق القرية تصل فيه التخفيضات على الرسوم الجمركية إلى ٨٠٪، وخلال الشهر الماضي وصل عدد من الخبراء الروس إلى القرية للمساعدة في نقل خبراتهم في مجال التوضيب والتغليف لضمانة وصول البضائع والسلع بجودة جيدة إلى الأسواق الروسية.

الفرد الواحد يحتاج إلى ٦٢٥ ل.س يومياً للتغذية

الوطن

رغم كل المسوّغات التي تقدمها الحكومة عن تخفيض الأسعار لبعض المواد والسلع إلا أن ما يجري في السوق السورية من ارتفاع للأسعار التي وصلت إلى حدود جنونية على مختلف السلع والمواد الاستهلاكية أمر بات لا يحتمل... ويحمل معه تساؤلات مبهمة في ظل ميزانية المستهلك ذي الدخل المنخفض والمتوسط العام للرواتب التي تعجز عن تلبية الطلب.. اليوم وبعد أكثر من عشرة أيام على وعود الحكومة بتخفيض الأسعار لا يزال المستهلك في استهجان من هذا الغلاء فبين السوق وتصريحات المسؤولين فارق كبير.

«الوطن» ومن باب التواصل طرحت هذه المسألة على الباحث والدكتور نضال طالب الذي أكد أنه في ظل الأزمة الحالية في سورية وارتفاع مستوى الأسعار ومعدل البطالة وانخفاض القوة الشرائية في السوق، تعد الظروف المعيشية التي يمرّ بها المواطن السوري الأكثر سوءاً على الإطلاق. وإذا ما نظرنا إلى خصوصية شهر رمضان الكريم وقيام معظم الأسر بإنفاق مالي يتجاوز متوسط الإنفاق في الأشهر الأخرى بكثير وخصوصاً على الغذاء. حيث تشير الأرقام والإحصائيات وفق آخر مسح أجراه المكتب المركزي للإحصاء في عام ٢٠١٠ لإنفاق الأسرة، وكان قدّر متوسط إنفاق الأسرة السورية شهرياً في حينه بحوالى ٣٠,٩٠٠ ألف ليرة سورية، منها نسبة (٣٨٪) قيمة الإنفاق شهرياً على المواد الغذائية اللازمة لأسرة مكونة من خمسة أشخاص وتعادل نحو (١١٧٠٠) ليرة سورية، ويعد هذا الرقم في سورية من أخفض الدول مقارنة مع دول العالم عام ٢٠١٠، لافتا إلى أنه وبالمقارنة مع أسعار اليوم وما تعيشه البلاد من معدلات تضخم وانخفاض في قيمة العملة المحلية نلاحظ أننا وضمن نسبة إنفاق الأسرة نفسها على الغذاء التي تبناها المكتب المركزي للإحصاء في بياناته لعام ٢٠١٠ نجد أن الأسرة السورية المكونة من خمسة أشخاص تحتاج ما يزيد على /١٠٠/ ألف ليرة سورية للإنفاق على الغذاء فقط من دون الحديث عن حاجاتها الأخرى في مجال السكن والمواصلات والكساء وغيره.

ومن جهة أخرى رأى طالب أنه إذا ما اعتمدنا وجبتي الإفطار والسحور للأسرة السورية وحاجة أفراد الأسرة يومياً من السعرات الحرارية بحسب التصنيف العالمي والتي تعتمد على عوامل منها السنّ وحجم الجسم والطول والجنس ونمط الحياة والحالة الصحية كلّها، والمقدرة وسطياً بحوالى (٢٤٠٠) حريرة يومياً تتوافر بحسب التالي:

الخبز /٥٠٠/ غرام – البيض /٥٠/ غراماً – الجبن أو الألبان /٢٥/ غراماً – اللحوم /٧٥/ غراماً – الخضر /٢٥٠/ غراماً – زيوت وأرز / ٧٠/ غراماً – الفواكه / ٢٠٠/ غرام – السكريات / ١١٢/ غراماً ونحتاج مبلغ (٦٢٥) ليرة سورية يومياً لكي نحقق تغذية سليمة للفرد وفقاً للتصنيف العالمي، مع الإشارة إلى أنه لم تؤخذ بعين الاعتبار في الحسابات أعلاه المغالاة أو الترفيه في الإنفاق، فعلى سبيل المثال لم نتطرق للإنفاق على الخبز السياحي، واللحوم هي لأسعار وسطية بين الفروج البالغة قيمة الكيلو غرام منه وسطياً ١٢٣٠ ليرة سورية، ولحم العجل بـ٣٣٠٠ ليرة سورية، ولحم الغنم بـ٥٥٠٠ ليرة سورية، ولوسطي أسعار الخضر بـ١٥٠ ليرة سورية، ووسطي أسعار الفواكه ٢٤٠ ليرة سورية، وبذلك تكون الحاجة شهرياً للفرد الواحد (١٨٧٥٠) ليرة سورية، ولأسرة مكونة من خمسة أشخاص تحتاج نحو (٩٤٠٠٠) ليرة سورية شهرياً فقط فيما يخص الغذاء السليم لهذه الأسرة، وإذا ما أضفنا قيمة مشروبات (٦٠٠٠) ليرة سورية ثمن شاي وبن وسكر تصبح قيمة الإنفاق شهرياً على الأغذية والمشروبات اللازمة لأسرة مكونة من خمسة أشخاص تزيد على (١٠٠٠٠٠) ليرة سورية، ولم يؤخذ بعين الاعتبار الإنفاق على مشروبات غازية أو تبغ أو غيره، حتى لم يؤخذ بالاعتبار اضطرار بعض العائلات لشراء مياه الشرب أو حاجتها لمياه التنظيف في بعض الأماكن.

وأشار طالب إلى أنه وفي ضوء هذه الظروف تسعى الأسرة السورية بكامل طاقاتها لتحافظ على طقوس الشهر الكريم من جهة وإعادة ترتيب أولوياتها في الإنفاق بحسب دخلها المحدود وميزانيتها من جهة أخرى الأمر الذي خلق تغيراً في العادات الاستهلاكية للمواطن السوري فهناك شريحة كبيرة باتت في ظل دخلها المحدود وانخفاض عدد المعيلين لديها وبسبب الارتفاع الكبير في الأسعار أمام اختصار العديد من أساسيات التغذية لديها واكتفت بالحدود الدنيا منها.